مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 565–581

الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا "كوفيد– 19 ": الواقع والرهانات

Algerian Strategy to Confront the Corona Pandemic "Covid -19 ": Reality and Bets

سهام حروري

جامعة محمد خيضر –بسكرة (الجزائر)، sihem.harouri@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/31 تاريخ القبول: 2021/10/25 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

لقد أدى انتشار فيروس كورونا كوفيد– 19 إلى ارتباك سياسات مختلف دول العالم، نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بأغلب القطاعات، وهو ما انعكس سلبا وإيجابا على مخرجات السياسات العامة للدول، التي تم صنعها لمواجهة الجائحة وآثارها لاسيما في ظل استمرار انتشار الفيروس وظهور العديد من الطفرات الجديدة.

الجزائر كغيرها من الدول تبنت مجموعة من التدابير الصحية والوقائية في مختلف المجالات لاسيما الجانب الاجتماعي، إلا أن تنفيذ تلك التدابير واجهتها العديد من نقاط الضعف، وهو ما يستوجب التركيز على المبدأ التشاركي في صنع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها.

كلمات مفتاحية: الأمراض الوبائية–جائحة كورونا–الأمن الصحي– الأمن العالمي–الجزائر.

Abstract:

The spread of the Corona Covid- 19 virus has led to confusion in the policies of various countries of the world as a result of significant damage to most sectors. This has had a negative and positive impact on the policy output of States, which has been designed to cope with the pandemic and its effects, particularly in view of the continuing spread of the virus and the emergence of many new mutations. Like other States, Algerian recoverage has adopted a range of health and preventive measures in various areas, particularly the social aspect. However, the implementation of those measures has faced many weaknesses. This requires a focus on the participatory principle of policy-making, decision-making and implementation

Keywords: Epidemiological Diseases; Corona Pandemic; Health Security; Global Security; Algeria.

المؤلف المرسل: سهام حروري، **الإيميل:** sihem.harouri@univ-biskra.dz

مقدمة:

مع انتشار فيروس كورونا المستجد –كوفيد 19– والإعلان عنه من قبل منظمة الصحة العالمية بأنه جائحة عالمية سارعت مختلف دول العالم إلى تكثيف الجهود للحفاظ على حياة الأفراد وتأمين العيش لاسيما وأن فترة استمرار الأوبئة والجوائح تتجاوز الثلاث سنوات، وظهور السلالات جديدة للفيروس تتفاوت من حيث الخطورة ودرجة الانتشار.

من أجل مواجهة الجائحة اتجهت مختلف دول العالم إلى تبني مجموعة من التدابير العلاجية والوقائية للحد من تأثيرات الجائحة التي ألحقت الضرر بكل القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والبيئية والإنسانية عموما، والتي أثرت على أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030.

إن الجزائر كغيرها من الدول، من أجل احتواء الجائحة والتخفيف من آثارها اعتمدت حزمة من السياسات والإجراءات في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها. ومنه تسعى هذه الورقة الى الإجابة عن إشكالية محورية مفادها: **إلى أي مدى أدت السياسات والإجراءات المتبعة من طرف الجزائر إلى احتواء جائحة كورونا والحد من آثارها؟** بالاعتماد على فرضية أن **نجاح أو فشل السياسات والإجراءات المتبعة في احتواء الجائحة والحد من آثارها مرهون بمدى وعي ومشاركة كل الأطراف المجتمعية.**

معالجة الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضية كان بناء على العناصر التالية:

أولا: الأوبئة والأمراض المعدية: التحدي الأبرز للأمن الصحي الجزائري في القرن الحادي والعشرين

ثانيا: ظهور جائحة كورونا– كوفيد 19 وردود الفعل الوطنية

ثالثا: السياسات والإجراءات الجزائرية المتخذة لمواجهة الجائحة

رابعا: تحديات الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا

أولا: الأوبئة والأمراض المعدية: التحدي الأبرز للأمن الصحي الجزائري في القرن الحادي والعشرين:

إن أبرز التغيرات المرافقة للعولمة هي التغيرات الصحية والبيئية التي كانت نتيجتها ضهور العديد من الأمراض والأوبئة المنتشرة عبر العالم، وهو ما يتطلب ضرورة التعاون الدولي وتنسيق الجهود المشتركة من أجل

مواجهتها أو على الأقل الحد من انتشارها ومن بينها السيدا وفيروس كورونا –كوفيد 19، وغيرها من الأمراض ذات المصدر الحيواني مثل جنون البقر وأنفلونزا الطيور... وغيرها.

تمثل الصحة أحد أهداف الألفية للتنمية التي طرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سبيل تحقيق التنمية البشرية المستدامة بهدف الوصول إلى حياة أفضل من خلال خفض معدل الوفيات، ومكافحة مختلف الأوبئة: الإيدز والسل، وإيجاد حلول وطنية وعالمية لها.

وعلى الرغم التقدم الملحوظ في مجال تحسين أهداف التنمية من ارتفاع معدل الحياة عند الولادة، وتوفير شبكات البنى التحتية للمياه وايصال شبكات الصرف الصحي إلا أن هناك تفاوت كبير بين المدن والمناطق، وبين الريف والمدينة. أضف الى ذلك التقدم الكبير في مكافحة الوفاة لاسيما الأطفال. إلا أن هدف الصحة لا يزال بعيد المنال [1] .

تعد أمراض السيدا والملاريا والسل من الأوبئة الموروثة من القرن 20 حيث يمثل السيدا رابع سبب للوفاة على المستوى العالمي (2 مليون ضحية سنويا). وفي سنة 2010 مثل السبب الأول في الوفاة في افريقيا جنوب الصحراء؛ حيث تشير الاحصائيات إلا أن68 % تركزوا في 31 دولة من مجموع 32 أفقر الدول عالميا وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ويزداد تأثير الفيروس إذا كان المريض مصابا بالسل حيث أن السيدا مساهم بشكل أكبر في نقل هذا المرض الذي ينهي حياة 1.8 مليون شخصا سنويا، و90% يعيشون في الدول النامية (افريقيا، أوروبا الوسطى والشرقية) إلا أن مقاومة البكتيريا المسؤولة عن هذه الأمراض تتزايد بشكل مستمر إلى غاية يومنا هذا.

أما الملاريا، فهي تتواجد فيما يقارب 100 دولة وتصيب 40% من السكان على المستوى العالمي. وتحتل افريقيا لوحدها المرتبة الأولى بحصة 95% من نسبة الوفيات 880 ألف سنويا. وعلى الرغم من سياسات الوقاية إلا أن أسباب المرض تتزايد بشكل مستمر ومع أن نسبة وفيات 5% من مرض السيدا إلا أنه لا يمكن إغفال الأضرار التي تسببها الأمراض العادية مثل الحصبة والسعال الديكي والكزاز والسرطان الذي يمثل 80% من الوفيات في الدول النامية.

عموما، يمكن القول بأن الدول التي تعاني من الفقر يكون أطفالها وشبابها أبرز الضحايا، لنقص الخدمات الصحية العامة أين يتوفى 4 ملايين طفل في فترة 28 يوم التي تلي ولادتهم و500 ألف امرأة في فترة الحمل او الولادة. [2] وبالنسبة للجزائر فقد عانت من زيادة لأمراض المعدية منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا لاسيما الأطفال وكبار السن[3]

لقد عرفت السياسة الصحية في الجزائر تطورات نوعية من خلال وضع مبادئ أساسية تقوم عليها منذ الاستقلال من حيث عدد المستخدمين والهياكل القاعدية مع الاعتماد على القطاع الخاص، إلا أن ذلك شهد اختلالات نتيجة للزيادة السكانية من جهة، وتزايد الأمراض والأوبئة من جهة ثانية. ولمواجهة هذا الأمر تم وضع خريطة صحية تعمل على تصحيح الفوارق بين المناطق والمدن على أساس التمركز السكاني وإنشاء مديرية مستقلة تتكفل بالتجهيزات والصيانة. بالإضافة إلى جعل صيدليات المستشفيات هيكلا مستقلا. والعمل على تقوية تجهيزات المستشفيات الجهوية من أجل تخفيف الضغط على المراكز الاستشفائية الجامعية. كما ساهم القطاع الخاص في تحسين هذه الوضعية. [4]

ثانيا: ظهور جائحة كورونا– كوفيد 19 وردود الفعل الوطنية:

بدأ ظهور وباء كورونا في الصين في ديسمبر 2019 ثم انتقل إلى أوروبا ثم أمريكا الشمالية ثم الجنوبية وانتهى بالقارة الإفريقية. وأمام خطورة انتشاره المتزايد والسريع تبنت الدول مجموعة من السياسات لمواجهة ذلك منها إغلاق الحدود والمطارات.

ومع تفشي الوباء في شهر مارس 2020 تم تعميم قرار وقف حركة الأشخاص والمبادلات التجارية لكن هذه الأخيرة بنسبة أقل لمدة تجاوزت 3 أشهر. وعلى المستوى الداخلي لكل دولة ومنها الجزائر تم اتخاذ مجموعة من التدابير لوقف الوفيات وانتشار العدوى مثل التقييد المؤقت لحركة التنقل والتجمع، اجبارية ارتداء الكمامات الواقية واستخدام المحاليل الكحولية المعقمة، الحجر الصحي الفرد والعام والتباعد الجسدي. إلا ان الملاحظ على هذه التدابير كانت وفقا لما يتناسب مع القدرات الوطنية ومستوى الجاهزية والاستعداد للمواجهة.

أضف إلى ذلك مراعاة حقوق الإنسان الأساسية عند الاختيارات السياسية، وبخاصة ما يتعلق بتقييد الحركة وتأثير الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على الرأي العام [5].

لقد كانت المرحلة الأولى لانتشار الفيروس تتسم بعدم اليقين لغياب المعرفة العلمية الدقيقة بطبيعة الفيروس والتنافس الدولي غير القانوني في تأمين المعدات الطبية والوقاية والأدوية الأمر الذي وضع مفهوم التضامن بين الأمم في إعادة تقييم ودراسة، ومن ناحية أخرى مدى قدرة الدول والمؤسسات الدولية على تنسيق الجهود الجماعية لمواجهة الجائحة.

كما أن مجال البحث الطبي من أجل فهم طبيعة الفيروس والعمل على تطوير اللقاحات المضادة له عرفت ديناميكية عالمية دون توفير التعبئة التي تضمن تظافر الجهود بين المخابر البحثية. (6)

مع 15 جوان 2020 تم رفع الحجر الصحي في غالبية الدول بما يسمح بإعادة فتح الحدود التدريجي مع المحافظة على الزامية التدابير الوقائية من تباعد جسدي وإجراءات أخرى. إلا أن ذلك لم يكن كافيا لمواجهة الأزمة وتداعياتها على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتحولت من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية مرهونة بمدى قدرة الدول على احتواء الآثار ومدى نجاعة المنظومة الصحية لكل بلد. (7)

جاءت الموجة الثانية من الوباء لتؤثر سلبا على الدول لاسيما التي أثبتت استراتيجيات الإدارة الصحية الشاملة فعاليتها في الحد من انتشار الجائحة لتفادي العدوى الجديدة نتيجة لتحفظها على إجراءات الحجر، وهو ما أدى إلى اتخاذ التدابير أكثر حزما منها الإغلاق المحلي الكامل وإغلاق المدارس لاحتواء انتشار العدوى، وهنا مثلت الجائحة تحديا صحيا واجتماعيا واقتصاديا. وهو ما أدى إلى اتخاذ تدابير سريعة وأكثر حسما مثل الأطباء الافتراضيين، تكثيف إنتاج للأقنعة وأدوات الفحص وتعزيز التعاون والابتكارات في مجال أبحاث اللقاحات في ظل التباين الكبير في قدرات الدول على الاستجابة في مجال الرعاية الصحية. بالإضافة إلى قيام القطاع العام بتدابير التعبئة وتنفيذ الوقاية من خلال دعم الأسر والشركات. (8)

ثالثا: السياسات والإجراءات الجزائرية المتخذة لمواجهة الجائحة:

على اعتبار أن مستوى الإصابة بفيروس كورونا 19 يختلف من دولة إلى أخرى وكذلك الحال بالنسبة لقدرات الرعاية الصحية، فقد اعتمدت الجزائر على:

-ضمان وصول الفئات الهشة إلى الخدمات الصحية : التشخيص والعلاج مع تعزيز أنظمة الرعاية الصحية، والعمل على إعداد طرق بديلة لتحسين وتسريع إجراءات المراقبة والرعاية.

-المراقبة المبكرة والاحتواء السريع والشامل من أجل الحيلولة دون انتشار الفيروس من خلال منح العطل المرضية المدفوعة الأجر كعامل يساعد على عدم انتقال العدوى، والتدخل الصحي الموجه نحو المناطق التي تأثرت بالعدوى والوصول إلى الفئات الهشة.

-توفير الاستشارة الطبية عن بعد وإنتاج الإمدادات الطبية على المستوى المحلي من أقنعة واقية ومحاليل كحولية وأدوية.

-إعلام المواطنين بمدى خطورة الوضع وضرورة تغيير سلوك الأفراد من خلال توفير المعلومات اليومية عن آخر المستجدات المتعلقة بالوضع الصحي، وتقديم الإرشادات الطبية والتوجيهات الوقائية بشكل شفاف لاسيما ما يتعلق بالجهود المبذولة من كلا القطاعين العام والخاص وتوزيع الموارد بما يضمن مواجهة الجائحة وآثارها.

فمع قيام الجائحة تم إنشاء منصة رقمية لرصد ومتابعة تفشي وباء كورونا بشكل يومي. فعلي سبيل المثال فإن إحصائيات 30 أوت 2021 كانت كالتالي:

-الحالات الجديدة : + 412 / ليصل مجموع الحالات إلى 195574

-عدد الوفيات +31 / ليصل مجموع الوفيات إلى 5240

-حالات الشفاء +370/ليصل مجموع الحالات إلى 133037

-تحت العناية المركزة : 41 حالة[9]

كما تم استحداث الوكالة الوطنية للأمن الصحي بمقتضى مرسوم رئاسي برئاسة البروفيسور كمال صنهاجي. وقد أسندت لها مجموعة من المهام، تمثلت في:

- إعداد استراتيجية وطنية للأمن الصحي والسهر على تنفيذها بالتشاور مع الهياكل المعنية.
- تنسيق البرامج الوطنية للوقاية من التهديدات وأخطار الأزمات الصحية ومكافحتها.
- المستشار العلمي لرئيس الجمهورية في مجال الأمن الصحي وإصلاح المنظومة الوطنية للصحة.

وذلك بهدف رسم العلاقة المباشرة بين الأمن والاستقرار الوطني والصحة العمومية [10].

قام صناع السياسة بجملة من التدابير الهادفة إلى التخفيف من آثار الجائحة الاقتصادية لاسيما الفئات الاجتماعية المتضررة منها، وهي:

-خفض أسعار الفائدة ودعم مستويات الائتمان والسيولة وتأجيل مدفوعات الفوائد وأقساط القروض مع القيام بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومختلف القطاعات الاقتصادية المتضررة بشكل كبير.

وقد كان لذلك أثر على الراحة النسبية على مستوى معدلات نمو السيولة المحلية وحجم الدعم الذي تم تقديمه للفئات الهشة؛ من خلال سياسات الحماية الاجتماعية للعائلات محدودة الدخل. أضف إلى ذلك التعافي التدريجي للأداء الاقتصادية نتيجة دعم السياسات الاقتصادية والتوجه نحو تخفيف الاغلاق الكلي والجزئي.

-ترشيد النفقات ودعم كفاءته : من خلال تخفيض مستوى الاتفاق العام من أجل توفير الموارد المالية لدعم التعافي الاقتصادي والاستدامة المالية العامة على المدى المتوسط الطويل بدرجة مقبولة. ووفقا لترتيب الدول العربية في مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي احتلت الجزائر المرتبة رقم 75 عالميا بقيمة 3,1.

-التنويع الاقتصادي والإصلاحات على مستوى الإنتاج : على المدى المتوسط بهدف مرونة ومناعة الاقتصاد ضد الصدمات لاسيما في ظل الاعتماد على مداخيل المحروقات. وعليه فلمواجهة الجائحة يجب الاستثمار في زيادة مستويات تنويع الهياكل الإنتاج والتصدير، ودليل ذلك التخوف في ظل الجائحة من انخفاض الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي وتزايد الاعتماد على الخارج فيما يتعلق بتأمين الحاجيات الأساسية والمعدات والتجهيزات الطبية، وهو ما جعل الدولة تتوجه نحو الاستثمار في قطاع الزراعة والصيانة والصحة والأدوية والتجهيزات الطبية مع تشجيع المنتجات المحلية في هذه القطاعات، وما ساعد على ذلك هو دور الصناديق السيادية (11)

على مستوى القطاع الصحي، تم العمل على تطوير القطاع وذلك من خلال تأمين المؤشرات التالية:

-ضرورة تكريس الاختصاص الطبي الخاص بالمسنين مع إقامة هياكل استشفائية خاصة بهذه الفئة في المجتمع.

-تفعيل هياكل الصحة العمومية الوطنية بما سيضمن مصداقيتها من جهة، والرقابة الصارمة لنظام العلاج بالخارج من جهة ثانية.

-ضرورة التكفل بشكل مستعجل وفعال بالفوارق الجوهرية شمال جنوب في مجال الصحة، وتعزيز موظفي الصحة العمومية والسلك بالشبه الطبي كما ونوعا مع تثمين الأجور لعمال قطاع الصحة من أطباء وموظفين.

-إنشاء فضاءات خاصة للاستراحة والاسترخاء لفائدة المرضى وتوفير الأجهزة الخاصة لذلك. وتأهيل العمال من أجل مرافقة المرضى.

-التكفل الناجح بالتجهيزات المزودة بالمصادر الاشعاعية على مستوى تشغيلها أو صيانتها بما يضمن سلامة المتعاملين معها وحتى المرضى. مع العمل وفق تدابير الحماية على مستوى نتائج التعامل ومختلف الأمور المتعلقة بها من تقارير الزيارة وفحص مقاييس الجرعات.

-إعادة بعث عمل اللجان الطبية بإقامة اجتماعات دورية منتظمة تحظى بالتغطية الإعلامية أو السهر على التنفيذ الفعال لمختلف التوصيات الواردة في هذا المجال. (12)

إن هشاشة النظم الصحية في الدول العربية عموما وهو ما يجعلها غير مهيأة للتعامل مع الفيروس المستجد، وذلك بسبب تدني الخدمات الصحية نتيجة لنقص الموارد المالية والخلل في الاتفاق الحكومي وهجرة الكفاءات وتراجع الثقة في المؤسسات العمومية وسوء التسيير الإداري يستوجب تعزيز النظم الصحية. وعلى الحكومة تولي القيادة في عملية تنسيق الأدوار والمسؤوليات في تقديم خدمات الرعاية الصحية ومراعاة الأولويات الوطنية في كل القطاعات لضمان التغطية الصحية الشاملة، مع ضرورة التنسيق الفعال بين مختلف القطاعات بشكل تعاوني ومتكامل كفيل بتشييد نظام صحي قوي قادر على المواجهة. (13)

أما على المستوى الاجتماعي والثقافي فقد تم العمل على:

- استمرارية التعليم في المدارس في ظل عودة تفشي الوباء: لأنه على الرغم من إغلاق المدارس إلا أن الوباء بقي مستمرا كما أن تكاليف اغلاق المدارس فاقت بكثير بقاء المدارس مفتوحة. ويتضح من ذلك أن المدارس ليست المحرك الرئيسي لنقل العدوى في المجتمع بخلاف الجامعات التي ساهمت في انتقال العدوى على المستوى المحلي، وهو ما أكدته دراسة المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتهاECDC التي قامت بتقييم في 31 بلد في يوليو 2020. من جهة أخرى بينت دراسة بريطانية أن معدلات إصابة الطلبة والأساتذة والمعلمين تزداد خارج المدرسة.(14)

-تنمية الوعي المجتمعي: من خلال تنمية وعي الأفراد بالعلاقات الاجتماعية فيما بينهم والتجارب المشتركة في تحمل المسؤولية في النهوض بالمجتمع بكل أبعاده؛ فعلى المستوى الصحي زيادة إدراك ومعارف المواطنين بالجائحة ومعرفة الاعراض وطرق العدوى والوقاية والعلاج في حالة الإصابة. وعلى المستوى الاجتماعي تنمية إدراك ومعارف الأفراد بالجائحة، تدعيم المسؤولية الاجتماعية، تعزيز الرغبة في العمل المشترك والتعاون من أجل التصدي للجائحة. وعلى المستوى الإعلامي؛ إدراك الفرد للأوضاع التي تدور حوله بدراية من خلال الإعلام وبناء رأي عقلاني وتحليل واضح بما يخدم المجتمع. أما على المستوى الاستهلاكي؛ قدرة السكان على الإنفاق حسب الدخل وشراء السلع الغذائية التي تدعم مناعة الإنسان والسلع الضرورية [15].

بالإضافة إلى ما سبق تم التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي؛ لأنه في ظل هشاشة النظم الصحية وعدم قدرتها على الاستجابة الفعالة للجائحة يجب اتباع المنهج التعاوني في مواجهة الفيروس؛ فعلى المستوى العربي مثلا تم تعزيز التعاون الصحي والأمني فيما يخص مواجهة التهديدات الصحية والإنسانية من خلال توفير المستلزمات الصحية وتوفير الأدوية والمعدات الصحية. [16]

لقد أكدت الجزائر على تعزيز التضامن الإفريقي والعالمي بهدف توحيد الجهود المشتركة لمواجهة الجائحة بما يضمن وصول الدول الفقيرة إلى اللقاح، ودليل ذلك تأكيد السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية في الدورة 34 لمؤتمر لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي من خلال كلمته أن هذه الجائحة تستوجب تبني تدابير صارمة لتخفيف العجز المالي واجتناب خسائر اقتصادية إضافية. كما أنه أشاد بالاستراتيجية القارية الافريقية المشتركة لمواجهة فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 القائمة على التعاون والتنسيق لتأمين اللقاح لسكان القارة في إطار العمل المتعدد الأطراف.

بالإضافة إلى تعزيز التضامن الدولي في توزيع اللقاحات ووصولها إلى الدول الفقيرة في ظل تجاوز النزعة الوطنية

ومن بين الآليات المثمنة على الصعيد الافريقي:

-المنصة الافريقية للإمدادات الطبية في ماي 2020 لاقتناء مختلف الإمدادات الطبية الأساسية لدول القارة.

-إنشاء صندوق للاتحاد الافريقي لتمويل جهود مكافحة الجائحة، حيث ساهمت الجزائر ب2 مليون دولار وقدمت مساعدات طبية وغذائية على مستوى ثنائي العديد من الدول وفي مقدمتها دولة تونس. [17]

ومع الموجة الثالثة قررت الجزائر إعادة تفعيل الإجراءات الوقائية لمواجهة الجائحة في جويلية 2020 من خلال اجتماع اللجنة العلمية لرصد ومتابعة تفشي فيروس كورونا. وفي بيان لرئاسة الجمهورية تقرر تفعيل ارتداء الكمامات والتباعد الجسدي واستعمال المعقم وتسريع وتيرة التلقيح لحل وحيد لمواجهة الوباء مع رفع الطاقة الأساسية للأسرة المخصصة لمرضى الكوفيد من 7 إلى 15% سيما في المدن الكبرى، الجزائر، وهران وقسنطينة. (18)

رابعا: تحديات الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا:

إن أبرز تحديات الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا، يمكن إجمالها فيما يلي:

-الفيروس المتجدد والمتحور :

يشير الفيروس المتجدد إلى الأمراض المعدية الظاهرة بشكل جديد وغير المعروفة من قبل. إن الأمراض المعدية الجديدة هي نتيجة تحول أو تطور من فيروسات وجراثيم لمسببات المرض.

كما أن عودة الفيروس القديم قد تكون أقوى مما كان عليه نتيجة لعدم مقاومة الأدوية والمضادات الحيوية المستخدمة في العلاج لمسببات المرض أو نتيجة لضعف ولانهيار المنظومة الصحية في دولة ما. وما يضاعف من خطورتها هو انتشارها السريع بما يشكل وباء أو جائحة تهدد الأمن الصحي العالمي. وتكون نتيجتها خسائر مادية وبشرية وحتى نفسية نتيجة التخوف الشديد بين الكثير من الناس لاسيما في ظل انتشار فرضية عدم جدوى اللقاحات، وهو ما يصعب أمر السيطرة على الفيروس. (19)

استمرارية مسببات الأمراض المعدية المستجدة من كائنات حية دقيقة كالبكتيريا والفيروسات والفطريات والطفيليات كما أن العدوى تنتقل بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد ينشر المصاب العدوى قبل أن تظهر عليه أعراض المرض. وبناء عليه يكون حامل لمسبب المرض.

ومن أبرز مسببات الأمراض الوبائية والجوائح: نقص المناعة المكتسبة الإيدز، المتلازمة التنفسية الحادة (سارس)، انفلونزا الطيور H5N1، الحميات النزفية مثل إيبولا والتيفوئيد، الملاريا، السل، داء الكلب، الكوليرا، اللايشمانيا خاصة المتعلقة بالأحشاء الداخلية، جنون البقر، الطاعون، الحصبة، كوفيد 19 نتيجة فيروس كورونا المستجد: سارس + كوف2. (20)

لقد أدى تحول فيروس كورونا بشكل طبيعي منذ بداية عام 2020 إلى ظهور آلاف الطفرات، وهو ما ساعد على بقاء الفيروس وانتشاره. فقد ظهرت أربع سلالات مختلفة ومقلقة حسب منظمة الصحة العالمية بتاريخ 31 ماي 2021 وهي:

- -سلالة ألفا ALPHA البريطانية، في سبتمبر 2020.
- -بيتا BETA الجنوب إفريقية في ماي 2020
- -غاماGAMMA البرازيلية في نوفمبر 2020.
- -دلتا DELTA الهندية في أكتوبر 2020.

وهو ما جعل الحكومات تعمل على وضع استراتيجيات للاستجابة للتغيرات المهمة في الفيروس.

إن تحور فيروس كورونا بشكل مستمر عملية طبيعية في سبيل ضمان بقاءه، وهو ما يزيد من عملية انتشاره ومقاومة الأجهزة المناعية واللقاحات. وحسب تقديرات الباحثين فإن فيروس كورونا يسجل طفرتين جينيتين شهريا، وبناء عليه فقد كون آلاف الفروع لكن أغلبها ليست خطيرة.

التخوف الحالي لدى الباحثين والعلماء من ظهور طفرة تمنح الفيروس خطورة وعدوى أكثر أو في حالة أخرى عدم قدرة الأجهزة المناعية التي تلقت اللقاح على مقاومة الطفرة الحديدة ما يجعل أمر توفير الحماية الضرورية عاجزا واللقاحات غير فعالة ويصبح الوضع آنذاك يتسم باستمرارية الوباء. (21)

-العلاج ومدى فعالية اللقاحات في مواجهة الفيروس :

اختلفت طرق العلاج بين الدول حيث كان من ينادي بالمناعة المجتمعية في حالة ما إذا حصل عدد كاف من الناس إلى المناعة ضد الفيروس تصل هذه الدولة إلى المناعة المجتمعية، وهو ما يجعل المرض لا ينتقل بسهولة بين الأفراد. أما على مستوى اللقاحات فقد تم العمل والبحث جاري على تطوير لقاح فعال يوفر حماية ضد المرض، من خلال التوصل إلى أدوية مضادة لفيروس تمنع تكاثره داخل الجسم، أدوية تساهم في تهدئة الجهاز المناعي لدى المرضى والأجسام المضادة التي تهاجم الفيروس.

لقد جرت الأبحاث العلمية في مختلف دول العالم وبشكل سريع جدا من أجل تطوير العلاج واللقاح ضد فيروس كورونا المستجد. وتم التوصل إلى العديد من اللقاحات التي تم اختبارها على الحيوان ثم على الإنسان من خلال التجارب السريرية للتأكد من كفاءتها وسلامة استخدامها. (22)

تم تطوير لقاحات مختلفة لها آثار جانبية نادرة وتلقى الناس اللقاحات بهدف منع دخول المستشفيات والوفيات وهنا طرحت مسألة ترتيب اللقاحات وأفضلها. إلا أن الدراسات أثبتت تشابهها.

وحسب دراسة كلية الطب بجامعة ييل الأمريكية في نيوهيفن بولاية كونيتيكت التي تم تأسيسها سنة 1810 فإن ترتيب 5 لقاحات العالمية كان كالتالي:

أولا: لقاح فايزر بيونتيك المنتج في 11 ديسمبر 2020 بفعالية 95%، مع صعوبة التخزين يتطلب درجة حرارة باردة جدا 34 درجة. تم استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية ومصرح باستخدامه في الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: لقاح أكسفورد استرازينيكا بفعالية 76% يقي من السلالة البريطانية يمكن تخزينه ونقله في التبريد العادي لمدة 6 أشهر على الأقل، وهو مستخدم في الاتحاد الأوروبي.

ثالثا: لقاح موديرنا المنتج في 18 ديسمبر 2020 بفعالية 86,4% الأمريكي الصنع مع سهولة التخزين والتوزيع التبريد العادي لمدة شهر كامل.

رابعا: لقاح نوفافاكس بفعالية 96,4% وقد تم تطويره ضد سلالات كورونا البريطانية وجنوب افريقيا سهل التخزين في الثلاجة.

خامسا: لقاح جونسون أند جونسون الأمريكي في أواخر فيفري 2021 بفعالية سهل للتخزين درجة الحرارة الثلاجة

سادسا: لقاح سبوتنيك5 الروسي المنتج في ديسمبر 2020 بفعالية 97،6% يحفظ في درجة حرارة بين+ 2 و + 8 سهل التوزيع في كل أنحاء العالم.

سابعا: لقاح سينوفارم الصيني بفعالية 79% الذي سمحت منظمة الصحة العالمية باستخدامه في 7 ماي 2021 ويحفظ في نفس درجة حفظ لقاح سبوتنيك الروسي. يستخدم في الصين والعديد من الدول في افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. وهو مسموح به للبالغين ابتداء من 18 سنة وأكبر [23] .

-ضعف المنظومة الصحية:

يشير مفهوم أمن الصحة العامة العالمي إلى الأنشطة المطلوبة والاستباقية أو التفاعلية لتقليل خطورة وتأثير الأحداث العامة الحادة التي تعرض صحة الناس للخطر عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية.

ونتيجة لتزايد النمو السكاني والتحضر السريع وما أنتجاه من تدهور للبيئة وخلل في التوازن لبيئة المكروبات الحية، وفي ظل التزايد الهائل للمسافرين على المستوى الدولي فإن فرض الانتشار السريع للأمراض العديدة في تزايد مستمر، وهو ما يؤدي إلى تدهور حياة الناس اجتماعيا واقتصاديا.

إن ما يهدد الاقتصاد العالمي والأمن القومي هو افتقار نصف سكان العالم المقدر بـــ: .7,75 مليار نسمة إلى الخدمة الصحية الأساسية مع وجود عجز في القوى العاملة لتوفير الرعاية الصحية ب18 مليون عامل. (24).

-الخوف العام لدى المواطنين:

نتيجة انتشار الفيروس من جهة، والشائعات من جهة ثانية؛ وهو ما سبب نقص المواد الاستهلاكية من الأسواق ونقص الإمدادات الطبية مثل الأقنعة الطبية والمواد المطهرة والأدوية الأساسية المستعملة في العلاج لاسيما مادة الأكسجين مع الموجة الثالثة التي اتخذت منحا تصاعديا وكانت لذلك آثار وانعكاسات فرضت على صناع القرار ضرورة التدخل السريع لإيجاد حلول نهائية لهذه الأزمة عن طريق تجهيز المراكز الطبية بمولدات الأكسجين. والتركيز على الصناعة الصيدلانية الوطنية.

خاتمة:

ظهور فيروس كورونا مع نهاية سنة 2019 لم يمنع من تحوله إلى جائحة عالمية كانت لها آثار وانعكاسات سلبية كثيرة على المستويات الصحية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية؛ حيث تم إعلان حالة الطوارئ على المستوى العالمي واتخاذ جملة من السياسات والإجراءات الخاصة بالصحة العامة في كل دول العالم، ومنها الجزائر. وكان من أهمها المحافظة على عادات النظافة الشخصية، التباعد الاجتماعي وغلق

أماكن تجمع المواطنين مثل الطاعم والمقاهي، واغلاق أماكن العبادة وحظر صلاة الجماعة وإعادة السياح إلى بلدانهم. بالإضافة إلى تعزيز أنظمة الرعاية الصحية لتكون أكثر فعالية من خلال الكشف عن المصابين وتتبع حالاتهم.

أضف إلى ذلك التركيز على نقاط القوة المتمثلة في: اشراك القطاع الخاص في الجهود والتدابير المتبناة لمكافحة الجائحة، حكامة المنظومة الصحية مع السرعة في اتخاذ التدابير في ظل التركيز على الصحو العلمية مثل التحول الرقمي في متابعة انشار الفيروس وعدد المصابين ومتابعة حالاتهم ونسب متلقي اللقاح. هذا دون إغفال تكثيف الجهود وتنسيق السياسات الاقتصادية والاهتمام بكل القطاعات بحسب الأولويات.

إن أبرز آليات تفعيل الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة الجائحة ومختلف الأوبئة ما يلي:

-الاستمرار في جهود دعم التعافي الاقتصادي ومواجهة الاثار الاقتصادية للجائحة واستعادة الوظائف المفقودة لتقليص معدل البطالة الذي ارتفع في فترة الجائحة في سنة 2020.

-ضرورة مشاركة الجميع من وزارات وقطاع خاص وتختلف منظمات المجتمع المدني والمجتمعات، وحتى الأفراد وكل هذا بهدف تيسير عملية احتواء المرض والحد من آثاره على الصحة والانسان.

-الاتصال والاعلام الفعال والشفاف، عن طريق توافر السياسات وإتاحة المعلومة للجميع بما يسمح بتنسيق الجهود على المستوى المتوسط للاستمرار في تطبيق تدابير الأمن الصحي لاحتواء الفيروس بما انه مستمر ومخاطر عودته من جديد قائما.

-جدوى إجراء الاحتواء الذكي للفيروس في الحد من المزيد من انتشاره جراء تطبيق التدخل غير الدوائي كالعزل والحجر الصحي والتباعد الجسدي.

-توفير المعدات والمستلزمات الطبية نتيجة محدودية وسائل التشخيص وأدوات العلاج والأنظمة الداعمة للحياة مثل : أجهزة التنفس الصناعي.

-تعبئة المورد البشري في قطاع الصحة بإعادة المتقاعدين للعمل الطبي والمتوفقين عن الممارسة ومحاولة الاستفادة وقدر المستطاع من فترة عمل من العمال الحاليين من خلال العمل في شكل مجموعات بالتناوب. مع دعم الكوادر الصحية ومراعاة احتياجاتهم النوعية.

-إنشاء هيئات دائمة لإنذار المبكر الخاص بإدارة المخاطر الكبرى- الأوبئة- واستشراف المستقبل بهدف استباق الكوارث والأزمات الصحية والأوبئة.

-ضرورة تعزيز قيم الصحة وتشجيع الجامعات ومراكز البحث على إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالتوعية الصحية.

إن النجاح في تنفيذ الاستراتيجية المتخذة لمواجهة الجائحة حاليا وتحصين الدولة مستقبلا في مواجهة مختلف الأوبئة يتطلب وعي الجميع شعبا وحكومة بمدى خطورة مثل هذه الأوضاع من جهة، ومن جهة ثانية توافر الإرادة الحقيقية والتقيد الصارم بكل التدابير الوقائية قبل التدابير العلاجية. وهنا يتم ضمان الحقوق الأساسية المتمثلة في الأمن والصحة.

الهوامش:

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي**، (عمان: دار دجلة، 2008) ص ص178-179.

[2] دوناسيان غارنييه، **الموت يقتل الفقراء** في: برتران بادي ودومينيك فيدال (محرران)، أوضاع العالم 2011 (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، 2011)، ص ص271-272.

[3] Farid Chaoui, Confluences Internationales : le système de sante en Algérie : un enjeu strategique, Etat des lieux, enjeux et perspective. Institut National d'études de stratégie Globale 2.2015, pp.15-18.

[4] رحيمة حوالف، واقع الخدمات الصحية في الجزائر بين الإنجازات والصعوبات، **المؤسسة**، العدد 06 (2017) ص ص228-229.

[5] أحمد رضا شامي (وآخرون،) الانعكاسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا كوفيد-19 والسبل الممكنة لتجاوزها، الرباط: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2020، ص15. شوهد في: 2021/08/06 أنظر: www.cese.ma

[6] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[7] **المرجع نفسه**، ص26.

[8] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاستجابة لأزمة فيروس كورونا COVID 19في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكتوبر 2020، ص3. شوهد في: 2021/08/05، أنظر الرابط: www.oecd.org.mena

[9] التلفزيون الجزائري، قناة الجزائرية الثالثة، أخبار الثامنة، يوم30 أوت 2021.

[10] الإذاعة الجزائرية، الوكالة الوطنية للأمن الصحي: مؤسسة للرصد واليقظة الاستراتيجية والإنذار، 19/ 06/ 2020، شوهد في: 2021/10/24، أنظر: radioalgerie.dz

[11] هبة عبد المنعم، موجز سياسات (أكتوبر 2020)، حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا المستجد في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 16، ص ص3-21. شوهد في: 2021/08/29. أنظر: amf.org.ae

[12] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التقرير السنوي لحالة حقوق الإنسان في الجزائر، (الجزائر: المجلس الوطني لحقوق الانسان، 2019)، ص ص122-123.

[13] حنان عيسى الكاوي، تداعيات جائحة كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي في: م. خلف العقله، جائحة كورونا كوفيد COVID 19 وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2030 المنظمة العربية للعربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد 2 يونيو 2020، ص23. شوهد في: 2021/08/05. انظر: www.alecso.org

[14]منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تفادي ضياع جيل كورونا: خطة النقاط الست للاستجابة والتعافي، نيويورك، نوفمبر 2020، ص5. شوهد في: 2021/08/05. انظر:www.unicef.org

[15]أحمد محمد الرنتيسي، أمجد محمد المفتي، الوعي المجتمعي لسكان غزة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد، 06، العدد 02 (2020) ص ص 62-63، شوهد يوم: 2021/10/24.أنظر: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/140319

[16]حنان عيسى الكاوي، **مرجع سابق**، ص32.

[17] وكالة الأنباء الجزائرية، الاتحاد الإفريقي: جراد يدعو إلى تعزيز التضامن القاري والعالمي للتصدي لجائحة كوفيد – 19، 6 فيفري 2021، شوهد في: 2021/08/31. أنظر: aps.dz

[18] الجزائر تقرر إعادة تفعيل الإجراءات الوقائية لمواجهة جائحة كورونا، يوليو 2021، شوهد في: 2021/08/31. أنظر: Dearabic.rt.com.propose

[19] حنان عيسى الكاوي، **مرجع سابق**، ص7.

[20] **المرجع نفسه**، ص ص8-10.

[21] أسامة أبو الرب، سلالات كورونا في جدول واحد، 16 جوان 2021، شوهد في: 2021/08/30، أنظر: aldjazeera.net

[22] حنان عيسى الكاوي، **مرجع سابق**، ص20.

[23] سيد خميس، ترتيب لقاحات كورونا سب الفعالية على مستوى العالم كلها تحمي من الوفاة، الوطن، 8 ماي 2021، شوهد في: 2021/8/30، أنظر: .m.elwatannews.com. news

[24] **المرجع نفسه**، ص ص21-22.